

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ١٠٧

الجمعة، ١ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس..... (سويسرا)

عرض مشروع القرار A/65/L.82، المعنون "تحسين فعالية وتنسيق أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية".

وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على إسهاماتهم القيمة وعلى ما أبدوه من مرونة خلال المفاوضات. وقد أثري النص على نحو كبير بما تلقيناه من إسهامات من مختلف الوفود. كما أود أن أعرب عن تقديرنا الخاص للدول الأعضاء التي شاركت في تقديم مشروع القرار.

لقد وقعت في السنوات الأخيرة كوارث كبيرة في مختلف أنحاء العالم، أولا في باكستان، ثم هايتي ومؤخرا في اليابان، على سبيل المثال لا الحصر. وتحثنا جميع هذه التطورات على النظر مجددا في كيفية تحسين فعالية وتنسيق أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية.

ونحن ممتنون لدولة قطر على إطلاقها لمبادرة HOPEFOR في العام الماضي. واقتراننا بتلك المبادرة، تعمل تركيا على إيجاد سبيل تحسين معالجة هذه المسألة أيضا. وقد ركز فخامة الرئيس عبد الله غول بشكل خاص على هذه

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مشروع القرار (A/65/L.82)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في البند ٦٩ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) إلى (هـ) في جلساتها العامتين ٦٦ و ٦٧، اللتين عقدتا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا ليعرض مشروع

القرار A/65/L.82.

السيد كرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني

كثيرا أن أشارك ممثلي الجمهورية الدومينيكية ودولة قطر، في

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أقدم للجمعية العامة مشروع القرار ذلك وهو بعنوان "تحسين فعالية وتنسيق أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية"، وذلك في إطار البند الفرعي (أ) من البند ٦٩ من جدول الأعمال "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

لقد زادت وتيرة الكوارث الطبيعية بشكل كبير خلال العقد الماضي، مما أودى بحياة الملايين بالإضافة إلى الملايين من الجرحى والمشردين. ومن المرجح أن تستمر هذه الوتيرة في العقود القادمة مع ما ينجم عنها من عبء إضافي على أنظمة الاستجابة الإنسانية.

وخلال السنوات الماضية كذلك، كانت هناك زيادة في نشر أصول الدفاع العسكرية والمدنية لدعم الجهود الإنسانية الدولية لمواجهة الكوارث الطبيعية في مختلف أنحاء العالم. ولقد أثبت استخدام أصول الدفاع العسكرية والمدنية أنها مفيدة في كثير من الحالات لسد الفجوة بين الاحتياجات والقدرات استكمالاً للجهود الوطنية والدولية للاستجابة للكوارث. وقد تم وضع مبادئ أساسية دولية للاستخدام الأفضل لهذه الأصول.

ومع أنه تم اتخاذ إجراءات عديدة لجعل هذه الجهود أكثر فعالية وكفاءة، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من أجل تحقيق تكامل أفضل بين الجهود التي يبذلها مجتمع الإغاثة الدولي والدور الذي تؤديه أصول الدفاع العسكرية والمدنية.

وعليه، فإن ذلك يستدعي التركيز على العمل نحو إيجاد سبل لتحسين الاستجابة للكوارث الطبيعية، ولا سيما لمناقشة السبل الممكنة للاستفادة بصورة أفضل من أصول الدفاع العسكري والمدني في جهود الإغاثة.

لاقت هذه المسألة اهتماماً متزايداً من جانب المجتمع الدولي، حيث أعلن معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر

المسألة في بيانه في المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (انظر A/65/PV.11). وخلال المناقشة ذاتها، وجه فخامة السيد ليونيل فيرنانديز ريينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، نداءً مماثلاً إلى جميع الدول الأعضاء (انظر A/65/PV.12).

ونظر لتزامن مساعي تركيا ودولة قطر والجمهورية الدومينيكية، فإننا قررنا أن نضافر فرادى جهودنا وطاقاتنا لإدراج هذه المسألة الهامة في جدول أعمال الأمم المتحدة مرة أخرى. ونأمل أن يستأثر مشروع القرار هذا وما سيتبعه من أنشطة بأقصى درجات اهتمام الدول الأعضاء كافة.

ولتركيا تجربتها الخاصة فيما يتعلق باستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني. ففي التسعينيات من القرن الماضي، تعرضنا لزلزالين كبيرين في قلب بلدنا، فقدنا خلالها آلاف المواطنين. وفي أعقاب هذين الزلزالين، لم تضطلع بدور مهم في الميدان الأطراف الفاعلة المدنية فحسب، بل قوات الدفاع أيضاً. وبفضل معرفة تركيا بهذه المسألة وتجربتها المباشرة، فإنها تعتقد أن الاستخدام والتنسيق الفعالين لأصول الدفاع العسكري والمدني يمكن أن يحدثا تغييراً حقيقياً في الاستجابة للكوارث الطبيعية.

ونحن على ثقة بأن المؤتمر الدولي الذي سيعقد في الدوحة سيمهد السبيل لإجراء مناقشة شاملة لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني من خلال الجمع بين الدول الأعضاء وكبار مسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم من الأطراف الفاعلة المعنية العاملة في هذا المجال. وسنظل منخرطين في هذه المسألة الحاسمة مع شركائنا، وسنعرض نتائج المؤتمر الدولي على نيويورك في وقت لاحق من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة دولة قطر لتعرض مشروع القرار A/65/L.82.

السيدة آل ثاني (دولة قطر): باسم الدول المقدمة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/65/L.82)، يسرني أن

الدول والجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية، لمناقشة مفهوم مبادرة HOPEFOR، والنظر في الخيارات المطروحة في الورقة المفاهيمية في هذا الشأن، والخطوات اللازمة لتنفيذها، حسب الاقتضاء، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يؤكد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم من جديد على أهمية مبادئ الحياد والإنسانية والنزاهة والاستقلالية في تقديم المساعدة الإنسانية؛ ويشدد على الطابع المدني أساساً للمساعدة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية التي تستخدم فيها القدرة والأصول العسكرية لدعم تنفيذ المساعدة الإنسانية، وعلى ضرورة استخدام هذه القدرة والأصول بموافقة الدولة المتضررة ووفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وكذلك المبادئ الإنسانية.

ويشير مشروع القرار إلى المبادئ التوجيهية المنقحة لاستخدام أصول الدفاع العسكري والمدني في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث، والمعروفة بمبادئ أوسلو ويؤكد أهمية تطبيقها.

كما ينوه مشروع القرار إلى أن مبادرة دولة قطر تحت عنوان HOPEFOR ترمي إلى تحسين التنسيق المدني والعسكري في مجال المساعدة الإنسانية وكفالة استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني لدعم عمليات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية بطريقة ملائمة وفعالة ومنسقة، وفقاً للمبادئ الواردة في الفقرة ٢ من مشروع القرار، وكما لاذ أخير على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية لأوسلو.

وقد قامت الدول الراعية للمبادرة بعقد اجتماعات مشاورات غير رسمية بشأن مضمونها، وقامت بتنقيح النص بالاستناد إلى الأفكار والملاحظات والاقتراحات البناءة التي تم

آل ثاني، رئيس مجلس وزراء دولة قطر، في حزيران/يونيه ٢٠١٠ عن مبادرة تسمى HOPEFOR، تهدف إلى مناقشة استخدام الأصول العسكرية في عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وتحديد سبل لجعل استخدامها أكثر فعالية مع ضمان الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية في هذا المجال. وعلى مدى الأشهر الماضية، قامت دولة قطر بإجراء سلسلة من المشاورات المعمقة لتطوير تصور المبادرة HOPEFOR بمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة من الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية والإقليمية المعنية، وبمساهمة فاعلة ومفيدة من قبل مكتب تنسيق الجهود الإنسانية التابع للأمم المتحدة يستحق التقدير عليها. ونود هنا أن نغتنم الفرصة في التعبير عن شكرنا وتقديرنا لمكتب تنسيق الجهود الإنسانية التابع للأمم المتحدة لما قدمته لنا من دعم فني خلال مراحل تطوير تصور المبادرة.

وفي شباط/فبراير ٢٠١١، وجه معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر، إلى سيادتكم رسالة متضمنة ورقة مفاهيمية لمبادرة HOPEFOR: بعنوان "إطار تعاون عالمي لتحسين فعالية أصول الدفاع العسكري والمدني في عمليات الإغاثة"، الواردة في الوثيقة (A/65/772).

وقد تم بالتوازي مع ذلك إطلاق دعوات ملحوظة لزيادة فعالية الاستجابة للكوارث الطبيعية، أهمها الدعوات التي أطلقتها الجمهورية الدومينيكية وتركيا. ومن هنا بذلت دولة قطر جهوداً لتوحيد تلك الدعوات تحت مظلة مبادرة دولة قطر HOPEFOR، والشروع في عملية تفكير جماعي لتحسين فعالية أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية.

وتم الاتفاق على عقد مؤتمر دولي بشأن المبادرة في الدوحة خلال عام ٢٠١١ شارك فيه مجموعة موسعة من

البلدان التي تعاني من حالات مماثلة، أنسب الخيارات للاستجابة بفعالية وسرعة للكوارث الطبيعية وتحديد الكيفية التي يمكن بها لهذه الجهود أن تدعم جهود الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة.

ولذلك السبب، سلط ليونيل فيرنانديز رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الضوء هنا في هذه القاعة على ضرورة تعزيز القدرات الوطنية للتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها من خلال تحالف للدول المعرضة للخطر، سيمكنها من تبادل التجارب والدروس المستفادة بغية تطبيقها في المستقبل (انظر A/65/PV.12).

إن مختلف عناصر مبادرة HOPEFOR تستجيب بدقة لضرورة أن تقوم البلدان مثل بلدنا بتعميق التفكير بشأن كيفية تحسين فعالية وتنسيق الجهود الإنسانية أثناء الكوارث الطبيعية.

ونحن على يقين بأن مبادرة HOPEFOR، بالتزامنا بما اتفقنا عليه من مبادئ المساعدة الإنسانية وبروح التعاون المشترك فيما بين أصحاب المصلحة المدنيين والعسكريين، يمكن أن تصبح محور مناقشة ووجهة فيما يتعلق ببرنامج العمل الإنساني الدولي، والوسيلة التي يمكننا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نتخذ بها خطوات هامة استجابة للكوارث الطبيعية المتواترة والمدمرة على نحو متزايد.

وأود أن أشكر شكرا جزيلاً زميلينا وصديقنا ممثلي دولة قطر وتركيا على كل ما أبانا عنه من تعاون وتفان في إطار هذه العملية. وأود أن أختتم كلمتي ببحث الأعضاء على الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار المعروض على الجمعية، وعلى المشاركة بفعالية في عملية التفكير التي بدأناها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/65/L.82، المعنون "تحسين فعالية وتنسيق

إبداؤها في تلك المشاورات، والتي تم تجميدها في نص الوثيقة A/65/L.82.

وإننا نود أن نشكر كل الوفود التي اشتركت في المشاورات غير الرسمية بصورة بناءة وصولاً إلى مشروع القرار النهائي، الذي نأمل بأن يحظى اليوم بتوافق آراء أعضاء الجمعية العامة، وأن يتم اعتماده ليكون خطوة نحو تحقيق الهدف الأسمى للمبادرة، وهو تحسين الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية وهو هدف إنساني نبيل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية ليعرض مشروع القرار A/65/L.82.

السيد مونيتيا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإنكليزية): تود الجمهورية الدومينيكية أن تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً تركيا ودولة قطر في سياق مشروع القرار A/65/L.82، المعنون "تحسين فعالية وتنسيق أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية".

مما لا شك فيه أن اعتماد مشروع القرار هذا، اليوم، سيشكل خطوة هامة للتحضير للمؤتمر الدولي الذي سيعقد بشأن هذه المسألة في الدوحة في نهاية هذا العام. ونحن على يقين بأن هذه مسألة استخدام أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية، باعتماد مشروع القرار، ستناقش بصورة أكثر تفصيلاً، وبطريقة أكثر شمولية، مع مراعاة مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بغية تحسين تنسيق وفعالية هذه الأصول، ومع الأخذ في الحسبان على الدوام الهدف النهائي المتمثل في إنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح والحفاظ على الهياكل الهامة للبلد المتضرر.

إن الجمهورية الدومينيكية، بحكم موقعها الجغرافي، بلد يتعرض دائماً لمجموعة واسعة من الكوارث الطبيعية - وهو يتعرض لها الآن أكثر من أي وقت مضى، بفعل الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن المهم للغاية أن ندرس، إلى جانب

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): نبت الآن في مشروع القرار. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار [A/65/L.82](#)؟

اعتمد مشروع القرار [A/65/L.82](#) (القرار ٣٠٧).

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٩ من جدول الأعمال. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

أصول الدفاع العسكري والمدني لمواجهة الكوارث الطبيعية“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة [A/65/L.82](#)، انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار البلدان التالية: أستراليا، إندونيسيا، بيرو، لكسمبرغ، نيوزيلندا وهاييتي.